

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 18 (2013) : 221 - 227
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

موقف الأعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال

رضوان شافو

جامعة الوادي

مقدمة :

بعد سقوط مدينة الجزائر في يد القوات الفرنسية سنة 1830م سعت فرنسا الاستعمارية بكل ما تملك من وسائل وإمكانيات بشرية ومادية لتمديد عملية التوسع والتغلغل نحو المناطق الصحراوية، وتعتبر سنة 1844م البداية الفعلية لتمديد العمليات العسكرية نحو الصحراء الجزائرية، وذلك بناء على القرار الذي أصدره البرلمان الفرنسي يقضي بتقدم قواته نحو الجنوب،و إنشاء مراكز عسكرية خاصة في المناطق الإستراتيجية الرئيسية،تتحكم في مرور القوافل التجارية من جهة،وتضمن لهم الأمن للمعمرين وتسمح لهم بالتصدي لمقاومة سكان الصحراء من جهة ثانية،و منه بسط نفوذه على الشريط الواقع ما وراء الأطلس الصحراوي. وعليه فقد تم احتلال ما بين 1844 و 1908م بسكرة و الجلفة و الاغواط وعين الصفراء،وجبال القصور وعمُّور، وورقلة وتقرت ووادي سوف، وعين صالح وقورارة وتوات، وغيرها من المناطق الصحراوية.

وفي ذات السياق ازداد الاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، وهذا بعد مشاورات حثيثة بين أفراد الحكومة الفرنسية،حيث أصدرت السلطة الاستعمارية يوم 24 ديسمبر 1902م قانون تضمن تنظيم أقاليم الجنوب الجزائري، وإنشاء ميزانية خاصة ومستقلة بها، وقد أخذ تقسيم هذه الأقاليم شكلين حسب مرسوم 12 ديسمبر 1905م :فالشكل الأول قسم إلى دوائر وملحقات ومراكز، والشكل الثاني قسم إلى بلديات مختلطة وأخرى أهلية، وقد شملت هذه الأقاليم العمالات التالية:

(عمالة تقرت وعاصمتها تقرت, عمالة الواحات وعاصمتها ورقلة, عمالة عين الصفراء وعاصمتها كولومب (بشار), عمالة غرداية وعاصمتها الاغواط).[1]

وفي منتصف الخمسينات بدأ يتبلور في الفكر السياسي الاستعماري مصطلحات تنادي بتثمين واستغلال ثروات الصحراء الجزائرية، خاصة بعد اكتشاف البترول والغاز ومناجم الذهب والنحاس، ولذلك سعت الإدارة الاستعمارية لتحقيق هذا الحلم الاقتصادي إلى اختراع فكرة فصل الصحراء عن الشمال، وانطلاقا من هذا الطرح وضعنا أسئلة محورية لدراستنا أبرزها: ما هي دوافع اهتمام فرنسا الاستعمارية بالصحراء الجزائرية، خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية؟ وما هي أهم الخطوات العملية لتحقيق مشروع الانفصال؟وكيف كان موقف الأعيان والزعامات المحلية من مؤامرة الانفصال؟والى أي مدى تعاملت السلطة الاستعمارية مع المواقف الرافضة لمشروع الانفصال؟ وكيف كانت ردود الفعل الشعبية ضد مؤامرة الانفصال؟

أولا/ أهمية الصحراء بالنسبة لفرنسا :

1-سياسيا: تعتقد السلطة الاستعمارية أن الصحراء الجزائرية أداة وصل بين شمال إفريقيا وجنوبها، وعليه فبهذه الخاصية ستلعب دورا كبيرا في مستقبل علاقات التضامن بالقارة الإفريقية، ويعطيها هذا الدور وضعها الجغرافي وإمكانياتها الاقتصادية، ومن هنا فهي تشكل في نظرها خطرا يجب إبطال مفعوله، وذلك بفصل الجنوب عن الشمال حتى تفقد الجزائر حدودها المشتركة مع الدول المجاورة، مع إقامة قواعد عسكرية في إفريقيا تكون مصدر تهديد دائم لكل محاولات التحرر والانعتاق الحقيقي.[2]

2- اقتصاديا: الاستحواذ على الثروات الطبيعية والمعدنية والطاقوية وتحقيق استثمار صناعي إلى أبعد الحدود في الصحراء الجزائرية، خاصة وأن فرنسا كانت تدرك أنها متخلفة صناعيا عن منافستها بريطانيا في تلك الفترة،زيادة على ما سبق استغلال الطرق التجارية الصحراوية للسيطرة على خيرات إفريقيا من جهة و استغلال الصحراء كسوق استهلاكية لمنتجات أوربا من جهة أخرى.

زيادة على ذلك ظهور عقب الحرب العالمية الثانية دعاة ينادون باستغلال المناطق الصحراوية، منهم على الخصوص اريك لابون *Erik Labonne*[3] الذي اقترح مشروعا اقتصاديا وعسكريا للاستفادة من الثروات

الطبيعية والطاقوية الصحراوية الجزائرية، كما كانت فرنسا تسعى إلى محاولة التخلص من التبعية الطاقوية التي كانت تعاني منها فرنسا،مما أصبحت لديها قناعة راسخة أنه لا يمكن تحقيق أي استقلالية طاقوية إلا باستغلال الموارد الطبيعية المخزونة بالصحراء الجزائرية.

3- عسكريا واستراتيجيا : احتواء الثورات المسلحة والحركات التحررية في مستعمرات فرنسا الإفريقية قصد جعل الصحراء الجزائرية القاعدة العسكرية التي تُموِّن أوروبا في حالة أي اعتداء أجنبي، والقاعدة السياسية التي تمارس منها فرنسا الضغوطات على مختلف الثورات في إفريقـيا[4]، هذا بالإضافة إلى العمليات العسكرية التي وقعت بصحراء شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية كشفت مدى الأهمية الإستراتيجية والحيوية التي تمثلها هذه الصحراء خاصة على الصعيدين الأمني والسلمي بالنسبة لأوروبا، وهذه الأهمية الإستراتيجية جعلت القيادة العسكرية الاستعمارية أصبحت لديها قناعة في أن اتساع الرقعة الجغرافية للصحراء الجزائرية يصلح كميدان عسكري لاختبار التجارب النووية والجرثومية، لكون أن مثل هذه الأسلحة تحتاج إلى ميادين خالية وشاسعة، ويمكن في نفس الوقت استحداث قاعدة عسكرية لفرنسا لتكون منطلقا لعمليات عسكرية في إفريقيا وأوروبا.

ثانيا / خطوات تجسيد مشروع الفصل :

1- إنشاء المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية:

وذلك بإصدار قانون رقم 27-57 المؤرخ في 10 جانفي 1957م، الذي ينص على إنشاء المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وهو مشروع يسعى إلى تحقيق تنظيم اقتصادي للصحراء، ويحتوي القانون على ثلاثة عشرة مادة. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع المنظمة المشركة للمناطق الصحراوية كان قد اقتراح من طرف السيد هوفوي بوانيي *Hauphouet*[5] *Boigny*،الذي قدمه بدوره إلى مجلس الوزراء بعدما تم عرضه على المجلس الوطني ومجلس الجمهورية، حيث تمت المصادقة عليه في 10 جانفي 1957م.[6]

2- إنشاء وزارة خاصة بالصحراء وتقسيم الصحراء إلى عمالتين: نظرا لعدم وجود إطار ادري يُسيِّر المناطق الصحراوية نتيجة لقرار إلغاء نظام الأقاليم في الجنوب الجزائري، أصدرت السلطة الاستعمارية قرار في 10 جوان 1957م يتعلق بإنشاء وزارة خاصة بالصحراء، بهدف استمرارية الحفاظ على الصحراء الفرنسية، وقد تم تعين السيد ماكس لوجان Max lejeun*e* وزيرا على رأس هذه الوزارة الصحراوية[7]. أما فيما يخص تقسيم الصحراء إلى عمالتين فقد تم تقسيمها وفقا للمرسوم رقم57-903 المؤرخ في 7 أوت 1957م[8]، فالعمالة الأولى هي الواحات وعاصمتها الاغواط ثم ورقلة (الجنوب الشرقي) بمساحة تقدر بـ1302000 كلم^2، و348000 نسمة، والعمالة الثانية هي الساورة وعاصمتها بشار (الجنوب الغربي) بمساحة تقدربـ780000كلم^2، و152000 نسمة، خلفا لما كان يعرف سابقا بأقاليم الجنوب الجزائرية.

3- السعي لإنشاء جمهورية صحراوية مستقلة:

بدأت المحاولات الأولى لتحقيق هذا المشروع منذ بداية 1957م، وذلك من خلال الزيارات المتعددة التي قام بها مسؤولون كبار في الحكومة الفرنسية مثل :ماكس لوجان *Max lejeune*، واليفي قيشار*O.Guichar*، وميشال دوبري *Michel Debré*.. وغيرهم، بهدف جس النبض والبحث عن شخصيات وزعامات محلية توكل إليهم مهمة تنفيذ مشروع الانفصال، ومنهم حمزة بوبكر، والشيخ ابراهيم بيوض، والشيخ احمد التيجاني، والشيخ أخموخ باي، وهذا الصدد يذكر الشيخ بيوض « أن الجنرال ديغول أوفد مسؤولا كبيرا إلى غرداية فجمع بعض الأعيان الميزابيين وقال لهم: إن فرنسا ترغب منكم أن توافقوا على تأسيس جمهورية صحراوية مستقلة على غرار جمهورية موريطانيا، وإنها تعدكم بالتأييد والحماية..»[9]، وحسب التقارير الفرنسية فإن كل هذه الزعامات المحلية رفضت العروض التي قدمت لها باستثناء حمزة بوبكر،وباسعيد عدون الذين ساعدا الحكومة الفرنسية على تنفيذ مساعيها الرامية إلى إنشاء ماُيسمى بالجمهورية الصحراوية المستقلة، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

4- تدويل الصحراء الجزائرية: في إطار المساعي الفرنسية لإنجاح مشروع الانفصال سعت فرنسا إلى تدويل الصحراء الجزائرية عن طريق طرح مناورة جديدة مفادها أن الصحراء بحر داخلي تشترك فيه جميع الدول المجاورة، زيادة على ذلك خلق شبكة من المصالح الاقتصادية والإستراتيجية لأطراف أجنبية عديدة تكون لها المرجعية بينهم، مستعملة في ذلك البترول كورقة رابحة، ورافعة في ذلك شعار" ثروات الصحراء لفائدة جميع الصحراويين"، كشعار زائف ومائع أريد من ورائه طمس حقائق سياسية وتاريخية ناصعة، يكون من نتائجه تجريد المناطق الصحراوية من كل انتماء سياسي لها.[10]

وما يؤكد هذا الطرح وثيقة سرية مؤرخة في أول جانفي 1957م ترسم الخطوط العريضة لهذه السياسة ومنها نذكر:«...لذلك سيكون من الأنسب

تجاوز الخلافات الحدودية للبلدان والأقاليم المحيطة بها -أي الصحراء الجزائرية- من خلال إنشاء مجموعة اقتصادية تسمح للبلدان المجاورة بان يكونوا شركاء فاعلين في عملية استغلال الثروات الصحراوية وفي تقاسم الأرباح التي ستدرها هذه العملية.مثل هذه الشراكة لن يكون من نتائجها فقط تحقيق استغلال آمن ومضمون لهذه الثروات، ولكن سيكون من نتائجها أيضا الإعداد والتمهيد لأفق سياسي أرحب ألا وهو بناء مجموعة أو كتلة فرنسية-افريقية، لذلك وضمن هذا المنظور سوف يكون من الأنسب إنشاء هيئة لتثمين واستغلال هذه الثروات يشترك في عضويتها كل من: المجموعة الفرنسية-الجزائرية، والمغرب، وتونس، والأقاليم المجاورة بإفريقيا السوداء...».[11]

ثالثا / مواقف الأعيان والزعامات المحلية بين التأييد والرفض لمؤامرة الانفصال:

عندما شرعت فرنسا في تطبيق سياستها لفصل الصحراء ولإنجاح هذه السياسة سعت هذه الأخيرة وبشتى الوسائل الإقناع والضغط إلى جرهم للسير في هذا المشروع، واعية في كل ذلك بضرورة وأهمية انخراطهم في سياستها كشرط لابد منه لنجاح مشروعها المعروف بالجمهورية الصحراوية المستقلة، ونظرا لأهمية المشروع لدى الحكومة الفرنسية، قام رئيس الحكومة الفرنسية ميشال دوبري *Michel Debré*، وأليفي قيشار *O.Guichar* المندوب العام للمنظمة المشركة للمناطق الصحراوية بزيارات متعددة إلى المناطق الصحراوية من اجل إعطاء المشروع دفعا جديدا،حيث اتصل بمجموعة من الزعامات المحلية التي تتمتع بمكانة سلطوية واجتماعية في الواحات الصحراوية ومن بينهم السيد حمزة بوبكر، والشيخ ابراهيم بيوض، والحاج باي أخموخ سلطان الهقار وغيرهم، وفي هذا الصدد سنستعرض موقف كل واحد على حِدا.

1- موقف الحاج باي أخموخ (سلطان الهقار):

حاولت السلطة الاستعمارية مساومة الحاج باي أخموخ لقبول مشروع الانفصال، حيث تلقى أول عرض من الجنرال ديغول سنة 1958م، وقد تضمن هذا العرض منح الاستقلال لمنطقة التوارق التي كانت ستشمل على ما يبدوا منطقة الهقار حتى الحدود الليبية شرقا بالإضافة إلى المناطق الشمالية الأهلة بالسكان التوارق لكل من مالي والنيجر.

وتلقى الحاج باي أخموخ ثاني عرض له في الموضوع خلال زيارته لباريس على رأس وفد من التوارق بدعوة من الجنرال ديغول لحضور احتفالات العيد الوطني الفرنسي في 14 جويلية 1960م، وبعد متابعة الوفد للعروض العسكرية استقبل من طرف الوزير الأول ميشال دوبري Michel Debré الذي عرض عليه بلهجة تجمع بين المساومة والتهديد مقترحا فصل الصحراء عن الجزائر، وتنصيب الحاج باي أخموخ سلطانا على الهقار، فما كان من هذا الأخير إلا الإجابة التالية :« قد لا أطالب باستقلال الجزائر، ولكن ما أطالب به هو عدم الاستقلال عن الجزائر»، وفي نفس السنة زار الوزير الأول ميشال دوبري *Michel Debré* تمنراست وأحضر معه توارق التشاد ومالي والنيجر، حيث جمعهم بالحاج باي أخموخ لمدة 7 أيام بفندق تنهينان، وعرض على أخموخ أن يكون سلطانا على الصحراء فرفض هذا الأخير.

2- موقف حمزة بوبكر(والي عمالة الواحات):

استطاعت السلطة الاستعمارية أن تستميل السيد حمزة بوكر إلى صفها، وكلفته للقيام بعملية التعبئة والحشد لإنجاح مشروع الفصل،حيث تمكن حمزة بوبكر من جمع عدد من الزعامات الصحراوية في لقاءات بالاغواط وورقلة سنة 1960م، من أجل إدخال مشروع الفصل حيز التنفيذ،والواقع إن نشاط حمزة بوبكر في خدمة هذا المشروع يرجع إلى سنة 1959م عندما وضعت بعض الأوساط الفرنسية مشروعها لبتر الجنوب تحت – الجمهورية الصحراوية المستقلة- وهو مشروع أقيم على نفس الأساس الذي أقام عليه الاستعمار البلجيكي مشروعه الذي أدى إلى انفصال كاطنغا.[12]

بل وصل الأمر بحمزة بوبكر إلى تعين نفسه ممثلا لسكان الصحراء في زيارة إلى النيجر يوم 4 ديسمبر 1961م رفقة وزير الصحراء ماكس لوجان *Max lejeune*، ووالي البوليس بايلو، والمحامي بياجي، بهدف تأسيس الجمهورية الصحراوية المستقلة، وحاول التحدث مع رئيس النيجر السيد حماني ديوري واستمالته لتأييد المشروع، لكن الرئيس النيجري واجهه برفض صارم، وقال فيما قال له: « لن أعين أبدا على خلق كاطنغا صحراوية».[13]

غير أن حمزة بوبكر لم تخيفه إنذارات ولا تعليمات جبهة التحرير الوطني،حيث تحرك مرة أخرى من أجل جمع 24 شخصية ذات أصول صحراوية بمقر والي عمالة الواحات على هامش أشغال المجلس العام لعمالة الواحات في افريل1961م، مع فارق واحد هذه المرة، وهو أن حمزة بوبكر اضطر لجمع هذه الشخصيات مستعينا بالبوليس الفرنسي لإلزامها على الحضور،فلقد كان

يعلم أنها لن تعود إلى تلبية ندائه بعدما عرفت نواياه،لكن هذا اللقاء انتهى بالفشل مثل سابقه.[14]

3- موقف الشيخ ابراهيم بيوض (من أعيان وادي ميزاب): حاولت السلطة الاستعماري مساومة الشيخ ابراهيم بيوض عضو مجلس عمالة الواحات العديد من المرات من خلال اللقاءات والاتصالات التي جرت بينه وبين بعض الشخصيات المحسوبة على الإدارة الاستعمارية بهدف جسن النبض حول رأيه في قضية الصحراء، ومن أهم اللقاءات التي جرت معه،اللقاء الذي جمعه مع وأليفي قيشار O.Guicharالمندوب العام للمنظمة المشركة للمناطق الصحراوية، ومما جاء فيه مخاطبا الشيخ بيوض : « إني مبعوث إليك من طرف رئيس الجمهورية الجنرال ديغول للمفاوضة معك في شأن مستقبل الصحراء واستقلالها، فهي تملك الموارد الضخمة من الغز والبترول وهي متاخمة لموريطانيا الجمهورية الإسلامية المستقلة، وبذلك تكون جارة وصديقة لها ونحن في عونكم جميعا، وأخبرك بأن الجنرال ديغول خط هاتفه مفتوح في الاليزي ينتظر الجواب..».[15]

غيران الشيخ ابراهيم بيوض حاول إجهاض العملية، واتصل بالحكومة المؤقتة الجزائرية يحيطها علما بتفاصيل المشروع، ويستصدر الأوامر اللازمة لإفشال مساعي التقسيم، وبالفعل فإن جبهة التحرير الوطني قد وجهت إنذارا لجميع الشخصيات المعنية وجعلتها تبدي رفضها ومعارضتها لمحاولة التجزئة وذلك عندما انعقد الاجتماع الثاني في حي سانتوجان بالجزائر العاصمة سنة 1960م[16].وهو ما يؤكده المجاهد محمد شنوفي في قوله: «.. مند مجئ ديغول إلى الحكم كثفت الثورة وقيادة الولاية الثالثة من جهود خاصة ومعتبرة لتعبئة الشعب وتوعيته،خاصة توعية الشباب المغرر بهم في الإدارات المحلية،حيث استغلتهم فرنسا في إطار المخطط الذي يعرفه الإخوان(المجاهدين)، وهذا حتى يحتاطوا من التوجيه الجهنمي الاستعماري الذي قامت به فرنسا من اجل فصل الصحراء عن الجزائر»[17]، زيادة على ذلك عملت قيادة الولاية السادسة على توزيع مجموعة من المناشير دعائية لإفشال مؤامرة الفصل، بل تعدى الأمر إلى القيام بعمليات سياسية تمثلت في الاتصال بالجماهير وتوعيتهم بضرورة مقاطعة ونبد أولئك الذين أرادت فرنسا أن تجعلهم إما قوة ثالثة،أو هيئة تتكفل بالصحراء.[18]

ومن جملة ما قام به أيضا الشيخ بيوض لإحباط مؤامرة الفصل هو القيام بجولة بين ورقلة وتقرت انطلاقا من وادي ميزاب، وفي ذلك يقول:" في ربيع وصيف 1960 كثرت الاجتماعات والحديث والتناجي عن فصل الصحراء بين الحكام الإداريين عسكريين ومدنيين وبين النواب والأعيان لكنها سرية متكتمة، فاشتد خوفي من جعلنا أمام أمر الواقع، فاكتريت سيارة من القرارة... وذهبت إلى ورقلة ثم إلى دار القائد العيد الذي أثق بوطنيته فوصلت الدار الثانية بعد الزوال، فقيل لي انه نائم، فقلت أيقضوه فالأمر مستعجل، فقام إلي فحدثته عن خطورة الوضع في قضية فصل الصحراء فعاهدني على انه معي وبجانبي ضد الفصل وقال: قل ما شئت واكتب ما شئت فاني أمضيه بدون تردد،..فلويت عنان السيارة من ورقلة إلى زاوية تماسين فكلمت الشيخ(حفظه الله)فأجاب بما أجابه القائد العيد وتعاهدنا ثلاثتنا على التصلب في موقفنا ولو كلفنا حياتنا وعلى إفساد مناورات الانفصاليين..".[19]

وعليه وقف الأعيان الثلاثة موقف موحد في الاجتماع الذي عقده حمزة بوبكر بخصوص "قضية فصل الصحراء" في خريف 1960م ضمن أعمال دورة مجلس عمالة الواحات في ورقلة وهم: الشيخ أحمد التجاني كممثل عن وادي ريغ، والشيخ ابراهيم بيوض ممثلا عن وادي ميزاب والقايد العيد بوسعيد ممثلا عن ورقلة،،حيث تم الرد على حمزة بوبكر وبكل جرأة على لسان الشيخ ابراهيم بيوض قائلا: «... سيدي الرئيس إن مجلسنا مجلس اقتصادي بحث ينظر في ميزانية العمالة فاختصاصنا لا يخرج عن دائرة المكاتب والمياه والطرقات والمواصلات وما أشبهها، ولا حق لنا مطلقا في التكلم باسم الأمة في أمر سياسي هام خطير، الحق فيه للأمة بأسرها،ثم من جهة أخرى سيدي الرئيس: إن فرنسا لم تستشرنا في سياستنا في هذه البلاد، فلم تستشرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي، ولم تستشرنا يوم فصلت أجزاء من الشمال سمتها احوازا ممتزجة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي، ولا يخفاكم مواقفنا في المجلس الجزائري في المطالبة بتطبيق دستوره... الخ،فإذا أرادت فرنسا اليوم أن تستشير فلتستشر صاحب الحق وهو الشعب الجزائري كله...»[20]، وعليه كانت هذه الضربة قاضية للفصل والانفصاليين.[21]

4- موقف الشيخ احمد التيجاني (شيخ الزاوية التجانية بتماسين):

على الرغم من تضارب الآراء حول موقف الزاوية التيجانية من الاستعمار الفرنسي بين التأيد وموالاة من جهة، والمعارضة والمقاومة من جهة أخرى،إلا أنَّه خلال الثورة الجزائرية اثبت الشهادات الحية لبعض المجاهدين،وبعض الوثائق الأرشيفية على أن شيخ الزاوية التجانية السيد احمد التيجاني كانت له مواقف ايجابية ومشرفة له وللزاوية التيجانية

بتماسين خلال هذه الفترة، منها مساهمته في تشكيل لجان شعبية سنة 1955م لدعم وتموين الثورة، واستغلال علاقته بالسلطة الاستعمارية لخدمة أهالي المنطقة والثورة الجزائرية.

أما فيما يخص مشروع فصل الصحراء عن الشمال فقد كان له ثلاثة مواقف مشرفة أولهما: كان خلال زيارة جاك سوستال Jacques Soustelle نائب وزير مجلس الوزراء(الوزير الأول) إلى ورقلة وتقرت في أول فيفري 1959م، حيث وصل إلي ورقلة على الساعة الحادية عشرة صباحا قادما من تمنراست، حيث زار برج فلاترس أين التقى بمجموعة من الأهالي،ثم انتقل إلى إحدى التكنات العسكرية وقام فيها بتكريم بعض الضباط العسكريين بتسليمهم أوسمة شرف، مع إلقاء كلمة مقتضبة أكد من خلالها على استمرارية تواجد الفرنسيين بالصحراء،وبعد وجبة الغذاء اجتمع في فندق المدينة بمختلف رؤساء المصالح الإدارية لمناقشة موضوع الجمهورية الصحراوية[22]، لينتقل بعدها في المساء إلى مدينة تقرت التي وصلها على الساعة الثالثة ونصف، حيث كان في استقباله القائد العسكري لإقليم تقرت، ومندوبين عن مختلق القطاعات الإدارية بالمنطقة، ورؤساء الملاحق التابعة لإقليم تقرت، أين قُدم له استعراض عسكري من قبل عناصر الجيش الجوي، وبعدها ألقى الشيخ احمد التيجاني خطابا مطولا حول بعض المشاكل التي يعاني منها سكان الصحراء، وخصوصا وادي ريغ ووادي سوف،وفي مقدمتها نقص المياه، ومشكلة تسويق التمور، وارتفاع تكاليف حفر الآبار الارتوازية، وكذا الضرائب المتزايدة التي أثقلت كاهل الفلاحين، وانتشار بعض الأمراض التي تصيب منتوج التمور، كما طالب الشيخ احمد التيجاني في هذا الخطاب بتوقيف القتال، وحقن الدماء بين الفرنسيين والجزائريين، حتى يتحقق السلام بين الأفراد، وبعد سماع جاك سوستال Jacques Soustelle إلى خطاب الشيخ احمد التيجاني عقد جلسة عمل من جل دراسة المطالب التي جاءت في خطاب احمد التيجاني.[23]

وثانيهما : كان خلال دورة المجلس العمالي بورقلة التي انعقدت في خريف 1960م، حينما طلب والي العمالة حمزة بوبكر رأي الشيخ احمد التيجاني حول قضية الصحراء، حيث تكلم هذا الأخير بكلام حسن شرح فيه باختصار خطورة الموقف وأنه لاضمان لنا ولا أمان من تطورات الأحوال،وضرب المثل بقصة المغرب والسلطان محمد الخامس، وقضية ابن عرفة وما آل إليه أمر المغرب.[24]وهذا إن دل على شيء، فإنما يدل على رفض الشيخ احمد التيجاني مشروع الانفصال.

وثالثهما: الموقف الذي سبق الإشارة إليه وذلك من خلال تأييد الشيخ احمد التيجاني لإخوانه في مجلس عمالة الواحات وهما الشيخ ابراهيم بيوض والقايد بوسعيد على إفشال مؤامرة الانفصال في الاجتماع الذي دعى إليه حمزة بوبكر.

5- موقف باسعيد عدون (من منطقة بني ميزاب):

تجدر الإشارة هنا أنه من بين المحاولات السرية والغير رسمية حسب ما أورده السيد حمو محمد عيسى النوري في كتابه "دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا" تكليف الفرنسيين لشخصية تسمى "باسعيد عدون" وصفها هو بالشخصية المنبوذة في مجتمعها

((أقول كلفت من قبل الفرنسيين بمهمة القيام بمساعي لدى بعض الشخصيات المحلية والأعيان لإقناعها والحصول على انخراطها في المشروع الفرنسي لفصل الصحراء، وقد قامت هذه الشخصية بإجراء اتصالات مباشرة مع كل من ابن قانة بمنطقة الزيبان، ومع الشيخ بيوض بالقرارة، ولكنها لم تظفر بشيء)).[25]

هذا بالإضافة إلى أن أعضاء المجلس العام لعمالة الواحات وفي إطار المفاوضات الجزائرية الفرنسية كانوا يتابعون مجريات التفاوض بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسي، وكانوا في حالة من الترقب والانتظار القلق لما ستسفر عنه هذه مفاوضات لوسارن التي جرت بسويسرا ما بين 20 فيفري إلى غاية مارس 1961م، والتي انتهت بالفشل نظرا لتشبث الوفد الجزائري بمبدأ السيادة الجزائرية على كامل التراب الوطني،حيث مباشرة بعد انتهاء هذه المفاوضات عقد أعضاء المجلس العام لعمالة الواحات جلسة استثنائية خلال يومي16و17 جوان 1961م، وقد خلص المجتمعون فيها إلى الالتزام بعدم إبداء أي موقف طالما بقيت الحكومة الفرنسية متمسكة بموقفها في الموضوع.[26]

رابعا /رد فعل السلطة الاستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الانفصال:

أمام هذه المواقف الوطنية الرافضة للسياسة الفرنسة الداعية إلى تمزيق التراب الوطني وتشتيت وحدة الصف الوطني، وبرهنة سكان الصحراء على ولائهم وتأييدهم لجبهة التحرير الوطني، عمدت السلطة الفرنسية إلى بث روح الفتنة والفرقة وإحياء النعرات الطائفية بين أبناء الشعب لتكريس وجودها الاستعماري، فمثلا في سبتمبر 1960م حرضت السلطة الاستعمارية بعض الأشخاص بورقلة بالسطو على دكاكين الميزابيين وممتلاكاتهم وبساتينهم، فاثأروا

غوغاء العامة ممن لا خلاق لهم، فقتلوا وجرحوا ونهبوا وأشعلوا النار، وافسدوا محاصيل النخيل، مما دفع بالسلطة الاستعمارية للظهور بمظهر النصح والتعاطف مع الميزابيين وذلك بتذكيرهم أن هذا ما سيفعله بهم العرب بعد حصولهم على استقلالهم في حالة إذا تخلوا عنهم.[27]

وفي5 سبتمبر 1961م وجهت نفرا من جنود الحركة إلى مسجد من مساجد ورقلة،فداسوا حرمته ومزقوا المصاحف القرآنية والكتب الموجودة في مكتبته،ثم روّجوا لكون العملية من تدبير جمع من الميزابيين الاباضيين، غير أن بعض العقلاء تفطنوا للمكيدة وأطفاؤا الفتنة في مهدها بعد أن كادت تأخذ حجما خطيرا،خصوصا وان الأمر يمس مقدسات الشعب الجزائري وحرمة دينه.[28]كما لجأت السلطة الاستعمارية إلى القمع المباشر والتهديد عندما قامت بمحاولة للقبض على أحد رؤساء الزاوية التجانية.[29]

بالإضافة إلى نقل ما لا يقل عن 1500 عامل من العمال في قطاع البترول في منطقة ورقلة للمحتشدات بالشمال الجزائري، هذا بالإضافة إلى أن رئيس بلدية ورقلة عمل على سجن كل الشخصيات الصحراوية وانتزع منها أملاكها. [30]

زيادة على أن فرنسا لجأت إلى الضغط المالي على التجار الصحراويين المستقرين بالشمال، إذ تولى الإشراف على العملية مدير بنك الجزائر، وهددهم بالإفلاس إن رفضوا مشروع الفصل،كما ضيق مدير البنك الخناق على تعاملاتهم المالية، ثم أشهر إفلاسهم بعذلك،وصدرت الأوامر إلى المحاكم أن تحكم بإفلاس التجار الصحراوين وعلى الأخص أبناء وادي ميزاب، وفي نفس الوقت كانت البنوك ترفض إعطائهم التسهيلات الإدارية، وتطالبهم بتسديد الديون في الحال، كما قامت منظمة الجيش السري بنسف 90 متجرا بالعاصمة كان أصحابها من الجنوب.**[31]**

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة التاريخية التي تمحورت حول موقف ألاعيان والزعامات المحلية بالجنوب من مشروع فصل الصحراء عن الشمال، مع استعراض أهم الدوافع الحقيقة للاهتمام الفرنسي بالصحراء الجزائرية، واستعراض أيضا رد فعل السلطة الاستعمارية على المواقف الرافضة لمشروع الانفصال، خلصنا إلى أن السياسة الديغولية قد فشلت في تحقيق مشروعها الاستعماري بالصحراء الجزائرية، وذلك من خلال المواقف الوطنية والمشرفة لبعض الأعيان والزعامات المحلية الرافضة لمؤامرة الانفصال، وبرهنوا من خلال مواقفهم الوطنية على أنهم واعون بما كان يحاك من مؤامرات دسيسة ضد الجزائر، كما أكدوا أنهم لن تغريهم المغريات، ولن تنطلي عليهم حيّل الإدارة الاستعمارية، ولن ينساقوا وراء أي مشروع استعماري يسعى إلى سلخهم عن هويتهم الوطنية وحضارتهم الإسلامية، ويقضي على خصوصيتهم الاجتماعية والثقافية، وأنهم مع الثورة التحريرية التي شرفتهم ورفعت رؤوسهم أمام الأمم.

الهوامش :

1-R.Estoublon et A.Lefebure, Code de L'Algérie annoté, Alger, imp.Adolphe Jordan,1907,1902,p82

2- المجاهد،« أهداف الاستعمار في الصحراء »، ع98، 19جوان 1961، (ج4، طبعة خاصة 2007)، ص4

3 -سفير فرنسا والمقيم العام الفرنسي السابق بكل من المغرب وتونس، والرئيس بالنيابة للجنة الدراسات لمناطق التنظيم الصناعي بإفريقيا

4- المجاهد،« أهداف الاستعمار في الصحراء »،المصدر السابق، ص 46 .

5- هوفوي بوانييHauphouet Boigny : الوزير المنتدب لدى رئاسة مجلس الوزراء في حكومة قي موليه، ورئيس جمهورية ساحل العاج فيما بعد.

6- J.O.R.F, du 11 Janvier 1957,p578

7-J.O.R.F. du 14 Juin 1957 ,p 5923

8- Décret n° 57-903. du 31 décembre 1959, J.O.R.F, du 12 Janvier 1960 ,p 339

9- ابراهيم بن عمر بيوض، أعمالي في الثورة، منشورات جمعية التراث، القرارة – غرداية، 1990، ص 80.

10- محمد بن دارة،السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952- 1962م، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة الجزائر، 1998-1999،ص 152.

11- محمد بن دارة، المرجع السابق، ص 152.

12- المجاهد،" مناورات في الصحراء"ع 113، 22 جانفي 1962،(ج4، طبعة خاصة 2007)، ص3

وللتوضيح أكثر فإن كاطنغا انفصلت عن الكونغو في جوان 1960 بعد وقوع تمرد عسكري كونغولي وإعلان لويس تشومبي انفصال كاطنغا، وقيام بلجيكا بإرسال قوات للدفاع عن مصالحها لاسيما فى مجال التعدين، وموافقة مجلس الأمن على إرسال قوات للمحافظة على استقرار الأوضاع في البلاد، بيد أن هذه القوات لم يسمح لها بالتدخل فى الشؤون الداخلية مما أدى إلى تأكد الانفصال

13- المجاهد،" مناورات في الصحراء"، المصدر السابق،ص5

14- المصدر نفسه، ص3

15- ابراهيم بن عمر بيوض، المصدر السابق، ص64.

16- محمد العربي الزبيري،« ديغول والصحـراء »، أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول: "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،1998، ص 202

17- شهادة المجاهد محمد شنوفي (ضابط بالولاية السادسة التاريخية)، أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول: "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،1998، ص327

18- شهادة المجاهد محمد شنوفي،المصدر السابق، ص328

19- ابراهيم بن عمر بيوض، المصدر السابق، ص 34

20- المصدر نفسه، ص ص:35-36.

21-المصدر نفسه، ص ص: 34-35.

22- C.D.A.W.O, B62 : Voyage au Sahara de M. le Ministre délégué de M. le premier Ministre du 3 Février 1959

23- C.D.A.W.O, B62 :Traduction de l'alloction prononcée le 01/02/1959 par le Cheikh SI AHMED TIDJANI à l'occasion de la visite de M. le Ministre SOUSTELLE

24- ابراهيم بن عمر بيوض، المصدر السابق، ص 115.

25- حمو محمد عيسى النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، باريس، دار الكروان، 1984، مج2، ص ص: 296- 300.

26- C.D.A.W.O , B298 ,Conseil Général des Oasis , procès verbal de la session extraordinaire 1961,seance des 16 et 17 Juin 1961, pp 5- 6.

27- ابراهيم بن عمر بيوض، المصدر السابق، ص45.

28- المجاهد،" مناورات في الصحراء"، المصدر السابق،ص3.

29- مسعود كواتي،«محاولات فرنسا لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة؟» ؛ ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول بورقلة حول: "فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية"،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954،1998،ص149.

30- الحاج موسى بن عمر، السياسة النفطية في الجزائر1952-1962، جمعية التراث،ط1، غرداية، 2004، 189-190

31- المجاهد، "مناورات في الصحراء"، المصدر السابق، ص 3.